

Distr.: General
31 December 2019
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طي هذه الرسالة تقييماً لأعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غينيا الاستوائية في شباط/فبراير 2019 (انظر المرفق). وهذا التقييم أعدته البعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة وينبغي ألا يُعتبر أنه يمثّل وجهات نظر المجلس. وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) جوب أويانغ إيسونو مبنغونو
السفير - القائم بالأعمال بالنيابة
نائب الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة 30 كانون الأول/ديسمبر 2019 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة غينيا الاستوائية (شباط/فبراير 2019)

مقدمة

خلال تولّي جمهورية غينيا الاستوائية رئاسة مجلس الأمن في شباط/فبراير 2019، عقد المجلس 22 جلسة مفتوحة و 12 جلسة مشاورات خاصة. وخلال هذا الشهر، اعتمد المجلس ما يلي: اتخذ أربعة قرارات وأصدر بياناً رئاسياً واحداً وثمانية بيانات صحفية.

وباشر مجلس الأمن أيضاً زيارة ميدانية رسمية إلى غينيا - بيساو وكوت ديفوار. وأدرجت غينيا الاستوائية ثلاث جلسات تقديرية في برنامج العمل الرسمي لشهر شباط/فبراير كانت كما يلي: مناقشة مفتوحة بعنوان "إسكات البنادق بحلول عام 2020" في أفريقيا، في إطار البند المعنون "التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية" من جدول الأعمال (27 شباط/فبراير)؛ ومناقشة رفيعة المستوى بشأن أنشطة المرتزقة باعتبارها مصدراً لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا، في إطار البند المعنون "الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين" (4 شباط/فبراير)؛ ومناقشة بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية المرتكبة في البحر، في إطار البند "صون السلام والأمن الدوليين" (5 شباط/فبراير).

وخلافاً للممارسة المتبعة، لم يُعتمد برنامج العمل المؤقت لشهر شباط/فبراير خلال يوم العمل الأول بل في الأسبوع التالي منه، بسبب عدم توصّل أعضاء مجلس الأمن إلى اتفاق على تحديد مواعيد بعض الجلسات. وفي نهاية الشهر، عُقدت جلسة بصيغة "توليدو" اختتاماً لرئاسة المجلس.

أفريقيا

مناقشة بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، وأنشطة المرتزقة باعتبارها مصدراً لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا

في 4 شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مناقشة رفيعة المستوى بشأن أنشطة المرتزقة باعتبارها مصدراً لانعدام الأمن وزعزعة الاستقرار في أفريقيا. وعمّمت غينيا الاستوائية مذكرة مفاهيمية تحضيراً للمناقشة. وترأس المناقشة رئيس غينيا الاستوائية، تيودورو أويانغ نغيما مباسوغو. وألقى كلمة أمام المجلس الأمين العام ورئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، موسى فكي محمد (عن طريق تقنية التداول بالفيديو). ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي ممثلو تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجيبوتي ورواندا والسودان وغابون والكونغو ومصر إلى المشاركة في المناقشة.

وأكد المتكلمون في المذكرة المفاهيمية أن منطقة وسط أفريقيا ذات الموقع الاستراتيجي والغنية بالموارد الطبيعية أصبحت تشكّل أرضاً خصبة للجماعات التي تعمل بوصفها "أدوات مقاتلة مأجورة" للقيام بجميع أنواع الأنشطة التخريبية، ولا سيما الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والصيد غير المشروع والإرهاب. فضُعف سيطرة الدولة على الأراضي الوطنية، وسهولة اختراق الحدود، وعدم

وجود تدابير منسقة للتصدي لانتشار المرتزقة وأنشطتهم لم يزد هذه الجماعات إلا جرأة على تنفيذ أعمالها خارج نطاق القانون.

وقال الأمين العام في كلمته الاستهلالية إن مكافحة سلوك المرتزقة غير المشروع يتطلب تعزيز النظم القانونية. وأهاب بالحكومات أن تنضم إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام 1989.

ودعا الأمين العام أيضا إلى زيادة التعاون الثنائي والإقليمي والدولي في مجال إدارة الحدود، والجهود الرامية إلى الإلمام بالعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والنفسية التي تؤدي إلى أنشطة المرتزقة. وقال في هذا الصدد: "فلنعزز معاً عملنا على نطاق هذا التحدي بأكمله".

وقال رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي إن تاريخ القارة تخللته انقلابات ونزاعات مسلحة وتدخلات ومحاولات استيلاء على السلطة، كان أحدث مثال عليها في غينيا الاستوائية، حيث أُحبطت مؤخرا محاولة انقلاب تورط فيها عدد من المرتزقة الأجانب. وأوصى بإنشاء إطار قاري يتولى الإشراف على شركات الأمن الخاصة - وهي مبادرة يجري الاتحاد الأفريقي مشاورات بشأنها مع الأمم المتحدة - وتعزيز التعاون في مجال الاستخبارات والملاحقات الجنائية، الذي بدوره لن تكون هذه الجهود فعالة.

وعند فتح الباب للمناقشة، قال مسؤولون رفيعو المستوى من أفريقيا إن التقاعس عن مواجهة التهديد الذي يشكّله "الجنود الباحثون عن الثروة" قد أدى إلى أضرار مادية فادحة وخسائر في الأرواح. وقال رئيس غينيا الاستوائية إن البلد شهد خمس محاولات تورط فيها مرتزقة كان هدفها الإطاحة بحكومته الشرعية والاستيلاء على أصولها بطريقة غير قانونية.

وأقر أعضاء مجلس الأمن، عند تناولهم الكلمة، بالتهديد الذي يشكّله المرتزقة على السلام والأمن والتنمية ليس في وسط أفريقيا فحسب، بل خارجها أيضا، مؤكّدين على المجالات التي يعتبرونها أهم من غيرها، من بينها على سبيل المثال لا الحصر التمييز بين الشركات العسكرية/شركات الأمن الخاصة والمرتزقة ودور كل منها، وأثر أنشطة المرتزقة على البيئة أو صلاتهم بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب واستغلال الموارد الطبيعية غير المشروع. وأشار المتكلمون أيضا إلى أهمية التقيد بالقوانين الدولية السارية وتنفيذها. وأشار العديد من أعضاء المجلس أيضا إلى العوامل البنيوية مثل عدم وجود هيبة الدولة، وضعف المؤسسات، والفقر، وانعدام سيادة القانون، وتمادي القوى الأجنبية في انتهاك سياسات ذات نزعة تدخلية، وذلك باعتبارها ظروفًا مواتية لتلك الأنشطة.

وأشار العديد من أعضاء مجلس الأمن أيضا إلى أن مسألة أنشطة المرتزقة لم تنل نصيبها الكافي من المناقشة من منظور السلام والأمن. وذكر أن المجلس لم يسبق أن تناول هذا الموضوع منذ عام 2003، وأنهم يرحبون بإجراء المحادثات، آمليين أن يواصل المجلس توجّي اليقظة اللازمة بشأن هذه المسألة ويقيّمها قيّد نظره.

الحالة في الصومال

في 7 شباط/فبراير، وبطلب من المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، عقد مجلس الأمن مشاورات جاءت رداً على الأحداث الميدانية في الصومال. وخلالها أبلغت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، المجلس عن زيارتها الأخيرة إلى الصومال، حيث

تكلمت بوجه خاص عن الملابس التي اكتنفت الطريقة التي طُرد بها الممثل الخاص للأمين العام لشؤون الصومال ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال، نيكولاس هايسوم، من البلد بإجراءات مستعجلة ودوافع طرده. وأبدت أسفها البالغ لهذا التصرف ونقلت عزم حكومة الصومال الاتحادية الاستمرار في تمسكها بالقرار المتخذ. وأعربت أيضا عن أسفها من استمرار المواجهات الجارية بين الحكومة الاتحادية والولايات الاتحادية.

وذكر أعضاء مجلس الأمن أن حكومة الصومال الاتحادية ينبغي أن تتعاون مع البعثة وأن تحترم سلطة المجلس فيما يتعلق بطرد الممثل الخاص واعتباره شخصاً غير مرغوب فيه. وأبدوا جزعهم من أحدث الاعتداءات التي نفذتها حركة الشباب وأعربوا عن ضرورة الاستمرار في المساعدة على تعزيز الأمن في الصومال واعتزامهم القيام بذلك.

وأعرب أعضاء مجلس الأمن عن شكرهم لوكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام واعتبروا زيارتها إلى المنطقة مناسبة من حيث التوقيت وهامة، وأعادوا التأكيد على أهمية الدور المحوري الذي تؤديه البعثة في تحقيق استقرار الحالة في البلد. وأشار أعضاء المجلس أيضا إلى أن الشراكة بين حكومة الصومال الاتحادية والأمم المتحدة تكتسي أهمية حاسمة لنجاح البعثة في مهامها.

جمهورية أفريقيا الوسطى

في 7 شباط/فبراير، وبطلب من البلد القائم بالصياغة (فرنسا)، أجرى مجلس الأمن مشاورات غير رسمية لتناول الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى. وألقى وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا، كلمة أمام المجلس ذكر فيها تحديداً أن 14 من الجماعات المسلحة وقّعت على اتفاق في 6 شباط/فبراير 2019 لوقف الأعمال العدائية.

ورحب أعضاء مجلس الأمن بالتوقيع على الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وأعربوا عن شكرهم لكل من يَسّر التوقيع عليه وشجعوا الأطراف على الوفاء بالتزاماتها، مُعربين أيضا عن عزمهم العمل على رصد الامتثال لأحكامه عن كثب من خلال جدول زمني للمتابعة.

وفي 21 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسته 8467 في إطار البند المعنون "الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى" من جدول الأعمال. وقدم المبعوث الخاص للقرن الأفريقي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، إلى المجلس أحدث تقرير عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى. وألقى أيضا كلمة أمام المجلس الأشخاص التاليون: مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي، إسماعيل شرقي؛ والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية (عن طريق تقنية التداول بالفيديو)، كوين فيرفايكه؛ ونائب الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، غبوليه ديزيريه وولفران إبو، والرئيس بالنيابة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013) بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى؛ والممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام، عمر هلال. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعيت وزيرة خارجية جمهورية أفريقيا الوسطى، سيلفي فاليري بايو تيمون، إلى المشاركة في الجلسة.

وشدّد المبعوث الخاص، الذي كان يتولى أيضا رئاسة البعثة المتكاملة، على أن الدعم السياسي الموحد المقدم من مجلس الأمن وبلدان المنطقة والمجتمع الدولي سيعمل حاسماً للنجاح في تنفيذ الاتفاق

السياسي. وقد حذّر من أن التوقيع عليه، رغم أنه يمثّل معلماً هاماً على الطريق نحو إيجاد حل دائم للنزاع، ليس "إلا خطوة أولى" في ذلك المسعى.

وقال المبعوث الخاص إن الاتفاق السياسي يختلف عن اتفاقات السلام السابقة، مشيراً إلى أنه يتضمن آليات للرصد ومناقشات بشأن القضايا الملحة، ويؤيد في الوقت نفسه رؤية الأمين العام بشأن أولوية القرارات السياسية المتعلقة بالإجراءات العسكرية.

وطلب مفوض السلم والأمن في الاتحاد الأفريقي إلى مجلس الأمن أن ينظر في مسألة تكييف عناصر البعثة المتكاملة لكي تصبح متناسبة على نحو أفضل مع الحالة الراهنة في الميدان. وفي سياق التشديد على الاحتياجات الكبيرة لشعب جمهورية أفريقيا الوسطى، قال إن بعض المجتمعات المحلية لا تعلم حتى ماهية المستشفى، ودعا إلى اتخاذ إجراءات فورية لتنفيذ الاتفاق السياسي وإعطاء الشعب الأمل.

وأعرب عن ذلك الرأي أيضاً كل من الرئيس بالنيابة للجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2127 (2013)، والمدير الإداري لشؤون أفريقيا في الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، ورئيس تشكيلة جمهورية أفريقيا الوسطى التابعة للجنة بناء السلام.

ورحب أعضاء مجلس الأمن من جديد بالاتفاق السياسي وتعهدوا برصد امتثال الأطراف الموقعة وتنفيذها لأحكامه بفعالية. وأعربوا عن أسفهم لعدم توقيع جميع الجماعات المسلحة عليه وأشاروا إلى ضرورة إشراك المرأة في عمليات اتخاذ القرار بجميع جوانبها. وأعقبت الجلسة العلنية مشاورات غير رسمية.

الحالة في بوروندي

في 19 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسته 8465 في إطار البند المعنون "الحالة في بوروندي" من جدول الأعمال. وألقى كلمة أمام المجلس الأشخاص التاليون: المبعوث الخاص للأمين العام لبوروندي، ميشيل كافاندو؛ والمراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، فاطمة كياري محمد؛ والممثل الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة، يورغ لاوبر، بصفته رئيس التشكيلة البوروندية التابعة للجنة بناء السلام. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي ممثل بوروندي إلى المشاركة في الجلسة.

وقد عُقد الاجتماع في سياق الانتخابات العامة في بوروندي المقررة في عام 2020. وأشار المبعوث الخاص، بوجه خاص، إلى إعلان رئيس البلد، بيير نكورونزيزا، عدم ترشّحه لإعادة انتخابه، إضافةً إلى اعتراف الحكومة بحزب المؤتمر الوطني للحرية المعارض. غير أنه أشار إلى أن دواعي القلق المتعلقة بالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان في البلد ما زالت قائمة، إضافةً إلى محنة المشردين داخل البلد ومحنة اللاجئين البورونديين في البلدان المجاورة.

وتطرّق المبعوث الخاص إلى الزيارة التي قام بها إلى بوروندي في الفترة من 20 إلى 29 كانون الثاني/يناير، والتي لم يتمكن خلالها من مقابلة رئيس البلد، وإلى اجتماعه اللاحق مع رئيس أوغندا، يويري موسيفيني، الذي يتولى أيضاً دور الوسيط في الحوار بين الأطراف البوروندية. وأضاف قائلاً إنه حضر أيضاً مؤتمر قمة رؤساء دول جماعة شرق أفريقيا الذي عُقد في 1 شباط/فبراير، وأسندت فيه إلى رؤساء أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا مهمة مواصلة جهود الوساطة.

وأعادت المراقبة الدائمة للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة تأكيد ما تقدمه هذه المنظمة من دعم لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وسلمي وتوافقي للحالة في بوروندي. وشجعت الحكومة والجماعات المعارضة إلى تكثيف جهودها المبذولة للتوصل إلى اتفاق شامل وتوافقي يتسق مع روح ومضمون اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي، وحثت الحكومة على مواصلة تحضيراتها لإجراء انتخابات شفافة وسلمية.

وقال رئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام إن هذا الكيان سيركز اهتمامه في عام 2019 على الانتخابات المقررة في عام 2020 والتحديات الاجتماعية والاقتصادية المستمرة في بوروندي. وقدم عدة توصيات وأشار إلى أن حكومة بوروندي، وكذلك الأحزاب السياسية والجهات المعنية الأخرى، تعمل عن كثب، بدعم من سائر الدول الأعضاء في هذه المنطقة دون الإقليمية، على تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات شاملة وديمقراطية وسلمية.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، اتفق أعضاء مجلس الأمن على أن الحوار بين جميع الجهات المعنية لا بد وأن يستمر في الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، على أساس اتفاق أروشا وبمساعدة من جماعة شرق أفريقيا والاتحاد الأفريقي. وأعرب عدة أعضاء عن قلقهم من القرار الذي اتخذته الحكومة القاضي بتعليق عمل المنظمات غير الحكومية الأجنبية وإغلاقها المكتب المحلي لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

وعقب تلك الجلسة، عقد مجلس الأمن مشاورات خاصة تبين فيها من جديد اختلاف وجهات نظر أعضائه بشأن تواتر الجلسات التي تُعقد بشأن هذه المسألة، ولكنهم اتفقوا مع ذلك على ضرورة مواكبة العملية السياسية الحاسمة المتكشّفة في بوروندي والبلد يتجه نحو إجراء الانتخابات في عام 2020. وتباحث الأعضاء أيضا وضع ودور مبعوثي الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبوروندي.

مشاورات بشأن تطبيع العلاقات بين جيبوتي وإريتريا

في 21 شباط/فبراير 2019، أجرى مجلس الأمن مشاورات بشأن العلاقات بين جيبوتي وإريتريا. وخلالها أُلقت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام كلمة أمام المجلس بشأن العلاقات بين جيبوتي وإريتريا، وقالت إن الهدوء يسود النزاع على الحدود بين البلدين منذ أن قرّر الطرفان تطبيع علاقتهما وإن هناك خطوات إيجابية تُتخذ في سبيل تحقيق هذا الهدف. واستندت الإحاطة إلى رسالة موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2019/154)، كانت بمثابة التقرير الدوري الصادر بشأنه تكليف بموجب قرار المجلس 2444 (2018). وتكلّمت عن اللحظة التاريخية في القرن الأفريقي التي أسهم التقارب بين جيبوتي وإريتريا في تحقيقها، مع ما لها من آثار إيجابية على السلام والأمن في المنطقة. وتكلّمت أيضا عن وجود اتصالات محدودة رفيعة المستوى بين البلدين، يَسَّرُها أطراف ثالثة.

واتفق أعضاء مجلس الأمن على تهيئة جيبوتي وإريتريا على استعدادهما لتسوية خلافاتهما بالطرق السلمية، وأشاروا إلى أن رفع الجزاءات المفروضة على إريتريا يشكل خطوة إيجابية جدا. غير أن خلافات نشبت بشأن شكل الجلسة ومضمونها مستقبلاً، لأن الطرفين المعنيين يحملان وجهات نظر متباينة بشأن هذه المسألة، وأعضاء المجلس يميلون إلى الإعراب عن وجهات نظر الطرف الواحد أو الطرف الآخر فيما يتعلق بكيفية التصرف، ومشاركة المجتمع الدولي، ووضع القضايا المتبقية بين البلدين.

اتخاذ القرار 2455 (2019) بشأن السودان (دارفور)

في 7 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع قراره 2455 (2019). وكان نص القرار مقدماً من الولايات المتحدة الأمريكية. وعملاً بالقرار، مُدِّدَت ولاية فريق الخبراء المعني بالسودان حتى 12 آذار/مارس 2020. وقد أعرب المجلس في قراره عن اعتزامه وضع نقاط مرجعية رئيسية واضحة ومحددة جيداً وقابلة للقياس يمكن أن يتخذها المجلس موجّهاً يسترشد به في استعراض التدابير المفروضة على حكومة السودان. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي ممثل السودان إلى المشاركة في الجلسة.

تقارير الأمين العام عن السودان

في 25 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة بشأن الحالة في جنوب السودان والسودان. وألقى الأشخاص التاليون كلمة أمام المجلس: الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بنتو كيتا، التي تكلمت عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور وتقرير الأمين العام عن العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور (S/2019/44)؛ والأمين العام المساعد والمدير المساعد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مراد وهبة؛ والأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، أوسكار فرنانديز - تارانكو. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي ممثل السودان إلى المشاركة في الجلسة. وأعقبت الجلسة مشاورات.

وقد عُقد الاجتماع في ظل انتشار احتجاجات واسعة النطاق لم يسبق لها مثيل مناهضة للحكومة في الخرطوم، أدت إلى إعلان حالة طوارئ في جميع أنحاء البلد. وقد أُلقيت على عاتق أعضاء مجلس الأمن مهمة تقييم أثر تلك التطورات على عملية السلام في دارفور وخطط سحب العملية المختلطة بحلول منتصف عام 2020. وعند عرض تقرير الأمين العام عن العملية المختلطة، أطلعت الأمانة العامة المساعدة أعضاء المجلس على آخر ما استجد من معلومات عن إعادة تشكيلها وتخفيض قواتها، بالنظر إلى أنها تستهدف الخروج من دارفور في موعد أقصاه 30 حزيران/يونيه 2020، على نحو ما ينص عليه قرار المجلس 2429 (2018). وأقرّت بأن تأثير التطورات الأخيرة في الخرطوم على الديناميات المتصلة بعملية السلام في دارفور لم يتم تقييمه بعد، مضيفاً أن استبدال حكام الولايات في السودان من شأنه أن يؤثر على عملية السلام وأن بعض الحركات المسلحة قد اتخذت مواقف متشدّدة.

وأكدت الأمانة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام التزام منظومة الأمم المتحدة بكاملها بضمان أن يكون عملها موحداً، بالتنسيق الوثيق مع حكومة السودان. وشدّدت على وجوب ألا يُحدث خروج العملية المختلطة فراغاً يمكن أن يؤدي إلى استمرار التوترات المحلية أو إلى ظهور مخاطر جديدة. وأهابت بالحكومة أن تواصل تهيئة الظروف المواتية لعودة النازحين، واقترحت أن تجري الخرطوم محادثات مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل وضع إطار للتعاون للتصدي للعنف الجنسي.

وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب العديد من أعضاء مجلس الأمن عن القلق إزاء الحالة الراهنة في السودان وتأثيرها المحتمل على انسحاب العملية المختلطة والسلام المستدام في دارفور. وكان من بين أكثر ما كررت البيانات الإشارة إليه ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وضمان محاسبة مرتكبي الجرائم والانتهاكات الخطيرة.

وبعد الجلسة المفتوحة، أجرى مجلس الأمن مشاورات خاصة لمواصلة دراسة الحالة في السودان.

مشاورات بشأن لجنة مجلس العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال

في 25 شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن مشاورات لدراسة أعمال لجنته العاملة بموجب القرار 751 (1992) بشأن الصومال. وخلالها ألقى رئيس اللجنة، مارك بيكستين دي بويتسويري (بلجيكا)، كلمة أمام المجلس.

مناقشة مفتوحة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في موضوع إسكات البنادق بحلول عام 2020 في أفريقيا

في 27 شباط/فبراير، أجرى مجلس الأمن، في جلسته 8473، مناقشة مفتوحة رفيعة المستوى بشأن مبادرة الاتحاد الأفريقي المعنونة "إسكات البنادق بحلول عام 2020". وترأس الجلسة وزير الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية، سيميون أويونو إيسونو أنغي. وكانت غينيا الاستوائية قد نظمت الجلسة لاتخاذ قرار المجلس 2457 (2019) ولتناول عدة مسائل تتعلق بالتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في سياق هذه المبادرة. وقد حدّد المجلس في قراره ذلك الخطوات المفضية إلى تحقيق الهدف المتمثل في إنهاء النزاع في أفريقيا من خلال تعزيز التعاون والشراكة على الصعيد الدولي، وكذلك توفير دعم قوي لعمليات السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي. واتخذ المجلس القرار بالإجماع، شاركت في تقديمه 74 دولة وتحدّث بشأنه 60 متكلماً.

وترأس الاجتماع وزير الخارجية والتعاون في غينيا الاستوائية. وأطلع أيضاً كل من وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، والممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020، ومؤسس المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات ومديره التنفيذي، فاسو غوندن، أعضاء المجلس على وجهات نظر منظمات كل منهم. وأجروا مقارنةً للتقدم المحرز منذ أن اعتمد الاتحاد الأفريقي مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2020 باعتبارها مشروعاً رئيسياً يفضي إلى تنفيذ "خطة عام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها"، على الرغم من التحديات العديدة التي تعترضها.

وأعرب أكثر من 50 من وفود سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة عن وجهات نظرها وعن تأييدها للجهود الجارية. ودعا كثيرون إلى تقديم ضمانات لإدماج النساء والشباب في عمليات السلام، بينما حثّ آخرون على تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نشر ثقافة السلام. وأوصى آخرون مع ذلك بتحسين تبادل أفضل الممارسات والدروس المستخلصة ليتسنى للبلدان استخدامها في منع نشوب النزاعات أو تسويتها.

وأعرب عدد من أعضاء الوفود عن جزعهم من أن أفريقيا ما زالت مليئة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المستوردة بطريقة غير مشروعة، رغم أنها لا تمثّل مُنتِجاً رئيسياً للأسلحة، وهو ما يؤدي إلى تأجيج النزاعات والتوترات أو تفاقمها. ورحب ممثل بنن، الذي تكلم باسم المجموعة الأفريقية، بخطة نزع السلاح الصادرة عن الأمين العام بهدف الحد من انتشار الأسلحة، ودعا إلى تنفيذ الصك الدولي الذي يمكّن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يُعول عليها.

غينيا - بيساو

في 28 شباط/فبراير، اتخذ مجلس الأمن بالإجماع القرار 2458 (2019)، الذي مدّد بموجبه ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو لمدة سنة واحدة حتى 28 شباط/فبراير 2020. وقرّر المجلس في قراره أن عملية إعادة تشكيل المكتب المتكامل، بوصفه بعثة مبسّطة للمساعي الحميدة، على النحو الذي اقترحه الأمين العام في تقرير خاص مؤرخ 6 كانون الأول/ديسمبر 2018 (S/2018/1086)، يجب أن تبدأ بعد دورة انتخابات عام 2019. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت، دُعي وزير الخارجية والتعاون الدولي والمجتمعات المحلية في غينيا - بيساو، جواو ريبيرو بوتيام كو، إلى المشاركة في الاجتماع. وقال إن وجود المكتب المتكامل كان مفيداً وساهم في الإصلاحات في مجالات الدفاع والأمن والعدل وسيادة القانون وتعزيز المساواة بين الجنسين والمصالحة الوطنية.

وحدث مجلس الأمن الأطراف المعنية في غينيا - بيساو على الاحترام والامتنال الصارمين لاتفاق كوناكري وخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والامتناع عن الأعمال والإعلانات التي يمكن أن تؤدي إلى زيادة حدة التوترات والتحريض على العنف.

وفي أوائل شباط/فبراير، قدم الأمين العام تقريره عن غينيا - بيساو وأنشطة مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو (S/2019/115). وعقدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2048 (2012) بشأن غينيا - بيساو جلسة في 7 شباط/فبراير استمعت خلالها إلى إحاطة قدمها الممثل الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة الإقليمي المعني بالمخدرات والجريمة في غرب ووسط أفريقيا، بيير لابيكي، بشأن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية في غينيا - بيساو والمنطقة.

البعثة الموفدة إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو

في 11 شباط/فبراير، اجتمع مجلس الأمن في غرفة المشاورات لمناقشة رحلة محتملة إلى كوت ديفوار وغينيا - بيساو اقترحتها كوت ديفوار وغينيا الاستوائية. وأقر أعضاء المجلس الاقتراح. وبناءً على ذلك، توجّه أعضاء المجلس في إطار بعثة في الفترة من 14 إلى 16 شباط/فبراير لزيارة البلدين. واشترك في رئاسة البعثة كل من رئيس مجلس الأمن، وكوت ديفوار، وغينيا الاستوائية.

وفي أبيدجان، كوت ديفوار، اجتمع أعضاء مجلس الأمن بوزير الخارجية، مارسيل أمون - تانوه، ونائب رئيس البلد، دانيال كابلان دنكان، من أجل تقييم حالة انتقال كوت ديفوار الجاري من بند في جدول أعمال مجلس الأمن إلى تشكيلة قطرية ضمن لجنة بناء السلام منذ خروج عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار في عام 2017. وأعقب ذلك اجتماع مائدة مستديرة عُقد مع المنسق المقيم لفريق الأمم المتحدة القطري في كوت ديفوار والمنسقة المقيمة لفريق الأمم المتحدة القطري في ليبيريا للنظر في التجارب وأفضل الممارسات المتعلقة بالانتقال من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى بيئات توطيد السلام.

وفي غينيا - بيساو، شجع أعضاء مجلس الأمن الفاعلين السياسيين، بمن فيهم الرئيس خوسيه ماريو فاز، على الإبقاء على تاريخ الانتخابات التشريعية المحدد في 10 آذار/مارس، والذي تأخّر مرتين في عام 2018، وأشاروا إلى وجوب أن تُجرى الانتخابات الرئاسية أيضاً في عام 2019. وشدد الأعضاء أيضاً على الأهمية التي تكتسبها الانتخابات التشريعية لبدء إصلاح المؤسسات التي تعهدت الأحزاب السياسية في غينيا - بيساو بتنفيذه عملاً بميثاق لتحقيق الاستقرار تم التوقيع عليه في اليوم السابق لوصول

بعثة المجلس. وانتهاز أعضاء البعثة الزيارة لتقييم الخطة التي اقترحتها الأمين العام لإعادة تشكيل مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو ثم سحبه في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020.

الشرق الأوسط

الحالة في الشرق الأوسط: ملف الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية

في 6 شباط/فبراير، اجتمع مجلس الأمن في غرفة المؤتمرات لتناول مسألة استخدام الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. وألقت الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، إيزومي ناكاميتسو، كلمة أمام أعضاء المجلس، مشيرةً إلى عدم إحراز تقدم في العمل التحليلي الذي اضطلعت به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن الهجوم بالأسلحة الكيميائية الذي وقع في إدلب بشمال غرب الجمهورية العربية السورية. واتفق أعضاء المجلس على ما يلي: إدانة استخدام الأسلحة الكيميائية، أينما ارتكب وأيا كان مرتكبوه، والإعراب عن الأسف للتأخير في الحصول على نتائج، ودعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما أعربوا عن اقتناعهم بضرورة تحديد هوية الجناة ومحاسبتهم على الهجوم الذي وقع في إدلب. وأشاروا إلى ضرورة أن تكتمل الصيغة النهائية للعمل الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتقديم تقرير نهائي يستند إلى الوقائع.

الحالة في الشرق الأوسط: الأزمة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية

في 26 شباط/فبراير، ألقت مديرة شعبة العمليات والدعوة التابعة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، رينا غيلاني، كلمة أمام مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2139 (2014) و 2165 (2014) و 2191 (2014) و 2258 (2015) و 2332 (2016) و 2393 (2017) و 2401 (2018) و 2449 (2018) (S/2019/157).

وقدمت مديرة الشعبة عدة أمثلة على المستويات الكبيرة جداً من الاحتياجات. فآلاف الأشخاص الفارين من القتال كانوا يصلون إلى مخيمَي زُوكبان والهول. وفي شمال غرب الجمهورية العربية السورية، تبلغ نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس 40 في المائة، وهناك مليونان من الأشخاص يعُولون على إمدادات المياه التي تصل على متن شاحنات التزود، و 1,7 مليون شخص يتلقون مساعدة حيوية من خلال عمليات عبور الحدود من تركيا.

وقالت مديرة شعبة العمليات والدعوة إن الأمم المتحدة وشركاؤها يواصلون في الوقت نفسه تقديم مساعدة متقدمة للأرواح إلى ملايين الأشخاص شهرياً، بدعم تتجاوز قيمته 5 بلايين دولار يقدم في إطار مساهمات إلى خطة الاستجابة الإنسانية، وإنها تحث الدول الأعضاء على ضمان تقديم التمويل في الوقت المناسب، مشيرةً أيضاً إلى أن مؤتمر المانحين الذي سيعقد في بروكسل في الفترة من 12 إلى 14 آذار/مارس سيكون حدثاً حاسماً في هذا الصدد.

وشددت مديرة شعبة العمليات والدعوة على أن من الأهمية بمكان الحفاظ على الاتفاق المبرم بين الاتحاد الروسي وتركيا في أيلول/سبتمبر 2018 القاضي بإنشاء منطقة منزوعة السلاح في الشمال وتنفيذه تنفيذاً كاملاً، وقالت إن الاحتياجات الإنسانية كبيرة ومستمرة. وعلى الرغم من وصول بعثة استغرقت 10 أيام إلى مخيم روكبان مكونة من 133 شاحنة محملة بمعونة أساسية، فإن الإمدادات الغذائية

لم يكن من المتوقع أن تستمر أكثر من 30 يوماً، وقال حوالي 95 في المائة من القاطنين فيه من الأشخاص إنهم يرغبون في مغادرته.

وأبدى أعضاء مجلس الأمن اختلاف وجهات نظرهم في المناقشة التي أعقبت ذلك. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في الجلسة.

الحالة في الشرق الأوسط: الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية

في 28 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة لتناول الحالة السياسية في الجمهورية العربية السورية. وأبلغ المبعوث الخاص للأمين العام إلى سوريا، غير بيدرسن، المجلس بأنه متفائل بشأن دوره الجديد، موضحاً أن اجتماعاته الأولية الأخيرة مع جميع الأطراف، بدون استثناء، كانت إيجابية جداً واستشرافية. ولدى الإفصاح عن خطة للمضي قدماً في الطريق نحو تحقيق السلام في خضم الحالة المتقلّبة في الميدان، قال إن فريقه سيركز على الحفاظ على اتصال مباشر وفعال مع حكومة الجمهورية العربية السورية والجهات صاحبة المصلحة، وتعزيز الدعم الدولي، والعمل على السبل الكفيلة بتخفيف معاناة الشعب السوري. وقال إنه شعر بعد إجراء مباحثات في الآونة الأخيرة بوجود قبول واسع النطاق بين الأطراف لتشكيل لجنة دستورية ذات مصداقية ومتوازنة في أقرب وقت ممكن، وهو ما يمكن أن "يمهد السبيل لحوار أعمق ومفاوضات حقيقية".

وقال المبعوث الخاص إنه على الرغم من وجود شعور مشترك بأن التطورات في ساحة المعركة بدأت في الانحسار، فإن النزاع لم ينته بعد وإن التحديات التي تواجه تحقيق السلام هي تحديات كبيرة في حجمها ومستوى تعقيدها. فما زالت مساحات شاسعة من الأراضي خارج سيطرة الحكومة، ونصف السكان مشردون، و 11,7 مليون شخص يحتاجون إلى المساعدة الإنسانية. وأعرب عن سروره لوصول قافلة إنسانية إلى 40 000 شخصاً من المشردين داخلياً في مخيم ركبان والإفراج عن المحتجزين، ولكنه قال إن هناك عدة تحديات يجب التعجيل بالتصدي لها لتجنب اشتداد العنف وانتشاره عبر الحدود.

وقال المبعوث الخاص إن ثمة المزيد مما يتعين بذله من الجهود فيما يتعلق بالحالة في الجمهورية العربية السورية رغم المساعي الدبلوماسية المكثفة المضطلع بها حالياً. وأشار إلى أنه يتعين إيجاد طريق للمضي قدماً يكفل وحدة البلد وسلامته الإقليمية. ولئن كان يرحّب بالزخم الجديد الذي تولّد في أعقاب مؤتمر القمة الأخير بين الاتحاد الروسي وتركيا، فإنه يحض الجهات المعنية على مواصلة التركيز على تنفيذ مذكرة استقرار الوضع في منطقة تخفيف التوتر في إدلب في الفترة التي تسبق الاجتماع المقبل في أستانا. ويجب على المجتمع الدولي أن يكفل من جهته احترام القواعد الدولية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية. كما لا ينبغي إغفال الخطر المتعاظم لزيادة المواجهات بين إسرائيل وجمهورية إيران الإسلامية في الجمهورية العربية السورية.

وإذ رحّب أعضاء مجلس الأمن بالدور الجديد الذي يضطلع به المبعوث الخاص، فقد أثاروا عدة شواغل، من بينها ضرورة التصدي للحالة الإنسانية في البلد، والإفراج عن المحتجزين، ودعم وقف إطلاق النار الروسي - التركي في إدلب، ورسم طريق موحد فيما بينهم. وأيد أعضاء الوفود تشكيل لجنة دستورية في الوقت المناسب لتكون سبيلاً لمواصلة الدفع قدماً بمحادثات السلام. وشدد المتكلمون أيضاً على ضرورة العمل جنباً إلى جنب نحو تحقيق الأهداف المشتركة، مُشيرين إلى عدم إحراز تقدم في تنفيذ القرارات.

ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، دُعي ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في الجلسة، الذي هنا المبعوث الخاص وأعرب عن تضامنه معه.

مشاورات بشأن الحالة في الخليل

في 6 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسات مغلقة في غرفة المشاورات، بطلب من إندونيسيا والكويت، لمناقشة قرار إسرائيل المتعلق بتجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل. وخلاها أُلقت وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام كلمة أمام المجلس أعربت فيها عن أسفها لرفض إسرائيل تجديد ولاية الوجود الدولي المؤقت في الخليل، المنتشر هناك منذ عام 1997.

واتفق أعضاء مجلس الأمن على أن رفض إسرائيل تجديد تلك الولاية ليس بالخبر السار لأنه قد يؤدي إلى تصاعد التوترات في الميدان. واعتبر أعضاء المجلس أيضاً أن الوجود الدولي المؤقت في الخليل أمر ضروري لأن الحالة السائدة على الأرض ما زالت تنطوي على مخاطر. وأوصى أعضاء المجلس بأن يجتمع رئيس مجلس الأمن مع الطرفين (سفيرا إسرائيل ودولة فلسطين) وأن يقوم بزيارة ميدانية إلى المنطقة.

الحالة فيما يتعلق بالعراق

في 13 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسته 8462 في إطار البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالعراق" من جدول الأعمال. وأبلغت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، جانين أنطوانيت هينيس - بلاشارت، المجلس عن آخر تقرير للأمين العام والأحداث التي شهدتها العراق في الآونة الأخيرة. وأعربت عن قلقها إزاء بطء وتيرة استكمال تشكيل الحكومة الجديدة، ودعت العراقيين إلى التركيز على تلبية الاحتياجات الملحة للبلد والكفّ عن العمل السياسي ذي النزعة الطائفية. وأعرب أعضاء المجلس عن تقديرهم لعمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، ولكنهم أبدوا أيضاً جزعهم من استمرار وجود الخلايا النائمة الإرهابية وطالبوا بحاسبة مرتكبي الجرائم. وشجعوا أيضاً على تشكيل حكومة جديدة، وحثوا جميع الأطراف على إبداء التزام سياسي يصب في مصلحة الشعب العراقي عن طريق تشكيل حكومة وحدة وطنية ودعم الدولة في جهودها الرامية إلى مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، دُعي ممثل العراق إلى المشاركة في الجلسة. فساق أمثلة على ما تحرزه حكومة بلده من تقدم منها إجراء انتخابات شفافة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية، وإقرار خطة إنمائية للفترة 2018-2030، المتوخى أن تشمل أيضاً إدماج المرأة في جميع الاستراتيجيات الوطنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وأعقبت الجلسة مشاوراتٌ غير رسمية وبيان صحفي.

الحالة بين العراق والكويت

في 19 شباط/فبراير، اعتمد مجلس الأمن بياناً رئاسياً أعرب فيه عن ترحيبه بالتعاون بين العراق والكويت بشأن مسألة الرعايا الكويتيين المفقودين وإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك محفوظاتها الوطنية.

الحالة في الشرق الأوسط: اليمن

في 19 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة لتقييم الحالة في اليمن. وخلالها ألقى المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، مارتن غريفيث، كلمة أمام المجلس عن طريق تقنية التداول بالفيديو من عمان. وأشار إلى وجود إرادة سياسية في اليمن تدل على أن الأطراف يمكن أن تفي بالتزاماتها تجاه تطبيق اتفاق ستوكهولم. أما وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، مارك لوكوك، فقد تطرّق إلى الأوضاع القاسية التي يواجهها سكان اليمن، وأشار إلى أن الأرقام المتصلة بالشؤون الإنسانية أسوأ مما كانت عليه في عام 2018، مع اشتداد مستويات الجوع ونقص الأدوية بسبب انتهاكات القانون الإنساني الدولي، التي تعوق الوصول إلى المحتاجين.

ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، دُعي ممثل اليمن إلى المشاركة في الجلسة. وأعرب عن شكره للأمم المتحدة لما تبذله من جهود وقال إن حكومته تعمل على إنهاء النزاع، على الرغم من أن "مدّيري الانقلاب" لا رغبة لهم في احترام اتفاق ستوكهولم. وطلب إلى المجلس أن يضغط على الميليشيات لكي تحترم الاتفاق الذي أبرمته ومساءلتها عما ترتكبه من هجمات على السكان المدنيين. وأعقبت الجلسة مشاورات غير رسمية.

وفي 26 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة لتمديد نظام الجزاءات المفروضة على اليمن. وقد اعتمد بالإجماع مشروع القرار المقدم من المملكة المتحدة بوصفه القرار 2456 (2019).

الحالة في الشرق الأوسط: قضية فلسطين

في 20 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة، أعقبتها مشاورات، بشأن الشرق الأوسط (إسرائيل - دولة فلسطين). وقدم المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام لدى منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، نيكولاي ملادينوف، كلمة أمام المجلس عبر تقنية التداول بالفيديو. واستعرض التطورات في الميدان وقال إن التدابير الانفرادية واستمرار العنف بلا هوادة والضغوط المالية عوامل تفرض ثمناً باهظاً على المجتمع الفلسطيني.

وألفت أيضاً الأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ، أورسولا مولر، كلمة أمام مجلس الأمن. وحثت على التقدم نحو إيجاد حل سياسي، ودعت الدول الأعضاء إلى زيادة دعمها لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2019. وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، أعرب أعضاء المجلس عن مواقفهم الوطنية بشأن الحالة الأوسع في النزاع السوري، وقدموا أمثلة توضّح أوجه التباين التي تعيق اتخاذ المجلس لأي إجراء حاسم بشأن هذا الملف.

الأمريكتان

مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في هايتي

في 21 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مشاورات غير رسمية بشأن الحالة في هايتي، بطلب من ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطة قدمتها هيلين لا لاي، الممثلة الخاصة للأمين العام لهايتي ورئيسة مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. وأعربت عن قلقها إزاء استمرار أعمال العنف والوفيات المسجلة خلال ما شهدته هايتي من احتجاجات مناهضة للحكومة، التي

تؤاخذها المعارضة على الأزمة الاقتصادية الخطيرة التي تحتاج البلد. وفي نهاية الجلسة، اتفق أعضاء المجلس على إصدار بيان يعبرون فيه عن قلقهم إزاء هذه الحالة. وأكد المجلس من جديد التزامه بالعمل مع شعب هايتي وحكومتها من أجل تحقيق مستقبل أكثر أمنًا وازدهارًا في البلد، وأهاب بالهايتيين أن يكون احتجاجهم ضد الحكومة بطرق سلمية.

الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

في 26 شباط/فبراير، عقد المجلس جلسته 8472 في إطار البند المعنون "الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية" من جدول الأعمال. وأبلغ وكيل الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام المجلس عن الحالة في البلد. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، شارك في الجلسة ممثلو الأرجنتين، وإكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأوروغواي، وباراغواي، والبرازيل، وبلير، وبنما، وبوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسلفادور، وسورينام، وشيلي، وغواتيمالا، وفنزويلا (جمهورية - البوليفارية)، وكندا، وكوبا، وكوستاريكا، وكولومبيا، والمكسيك، ونيكاراغوا، وهندوراس.

التصويت على مشروع القرارين المقدمين من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية

في 28 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة للتصويت على مشروعين قرارين متنافسين، مقدمين من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، بشأن الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ووفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، دُعي ممثل جمهورية فنزويلا البوليفارية إلى المشاركة في الجلسة.

وتضمن مشروع القرار الذي قدمته الولايات المتحدة مطلباً إجراء انتخابات رئاسية في جمهورية فنزويلا البوليفارية ودخول المعونة الإنسانية إلى جمهورية فنزويلا البوليفارية. وكانت نتيجة التصويت تسعة أصوات مؤيدة (ألمانيا وبلجيكا وبولندا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وفرنسا والكويت والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) مقابل ثلاثة أصوات (الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والصين) وامتناع ثلاثة أعضاء عن التصويت (إندونيسيا وغينيا الاستوائية وكوت ديفوار).

وتضمن مشروع القرار المقدم من الاتحاد الروسي موقفاً مؤيداً لإيجاد حل سلمي وسياسي للأزمة، وإصراراً على أن حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية هي الوحيدة التي لها سلطة طلب المساعدة وتنسيق دخولها وتوزيعها، وإعراباً للقلق إزاء التهديدات باستخدام القوة في البلد ومحاولات التدخل في شؤونه الداخلية. وكانت نتيجة التصويت 4 أصوات مؤيدة (الاتحاد الروسي وجنوب أفريقيا والصين وغينيا الاستوائية)، مقابل 10 أصوات (ألمانيا وإندونيسيا وبلجيكا وبولندا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وفرنسا والكويت والمملكة المتحدة والولايات المتحدة)، وامتناع عضو واحد عن التصويت (كوت ديفوار).

أوروبا

قبرص

في 27 شباط/فبراير، أصدر أعضاء مجلس الأمن بياناً صحفياً رحب فيه المجلس بالاجتماع الذي عُقد في 26 شباط/فبراير بين القادة القبارصة وبالتقدم المحرز في تدابير بناء الثقة.

جلسة إحاطة بشأن الحالة في أوكرانيا

في 12 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة بشأن الحالة في أوكرانيا. وطلب الاتحاد الروسي إلى الجلسة الاحتفال بالذكرى السنوية لمجموعة التدابير المتخذة لتنفيذ اتفاقات مينسك، المعتمدة في 12 شباط/فبراير 2015.

وألقى كلمة أمام المجلس الأشخاص التاليون: الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ميروسلاف جينتشا؛ والأمانة العامة المساعدة للشؤون الإنسانية ونائبة منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ وكبير مراقبي بعثة الرصد الخاصة التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا، أرتوغورول أباكمان؛ والممثل الخاص للرئيس الحالي لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في أوكرانيا وفي فريق الاتصال الثلاثي، مارتن سايدك. وسادت المناقشة انقسامات ذات أمد طويل بين الأعضاء الدائمين في المجلس بشأن هذا الموضوع. فقد اتهم الاتحاد الروسي أوكرانيا بعدم الالتزام باتفاقات مينسك وتصعيد التوترات في شرق أوكرانيا. ومن جهة أخرى، ألقت الولايات المتحدة والأعضاء الأوروبيون في المجلس الضوء على دور الاتحاد الروسي في النزاع وانتهاكاته للقانون الدولي. واتفق الأعضاء على أهمية الحفاظ على اتفاقات مينسك وضرورة تنفيذ جميع أحكامها.

الحالة بين صربيا وكوسوفو⁽¹⁾ (تمويل بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)

في 7 شباط/فبراير، أبلغ الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، ظاهر طنين، المجلس عن آخر تقرير للأمين العام والأحداث الأخيرة في كوسوفو. وخلال الجلسة، كان هناك كالعادة اختلاف في الرأي فيما يتعلق بمدى ملائمة استخدام وقت المجلس المخصص لهذه المسألة. بل إن المجلس واجه صعوبات في الاتفاق على برنامج عمله لشهر شباط/فبراير بسبب خلاف بين أعضائه بشأن تواتر الجلسات المخصصة لكوسوفو، على الرغم من توصلهم إلى اتفاق في نهاية الأمر.

وأوضح الممثل الخاص، خلال إحاطته الإعلامية، أن الإشارات والالتزامات العدائية تطغى على الجهود الحقيقية المبذولة لاستئناف الحوار السياسي بين بريشتينا وبلغراد، ودعا الجانبين إلى الحفاظ على استقرار الأجواء لا تأجيجها، كحد أدنى من المتطلبات.

ومضى الممثل الخاص يقول إن انعدام موقف موحد في بريشتينا إزاء الشروط اللازمة لاستئناف المحادثات قد أثار مخاوف من مدى قدرة الائتلاف الحكومي على البقاء. وانصب التركيز أيضا على التعريفية الجمركية بنسبة 100 في المائة التي فرضتها بريشتينا على السلع المستوردة من البوسنة والهرسك وصربيا - وهو إجراء طعن فيه جهات عديدة وجعلت بلغراد إلغاء مرهونا بالحوار. واشترطت بريشتينا لإلغاء الضريبة عدة شروط، مؤكدة على أنه من الأساسي اتباع نهج استشاري لإزالة العقبات.

أما بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، فقد عملت من جانبها على تعزيز الثقة المتبادلة في أوساط جميع الطوائف، وتيسير التواصل بين أبنائها، ولكن يتعين بذل مزيد من الجهود لضمان حقوق الطوائف غير المتمتعة بالأغلبية، بما فيها طوائف أشكاليا والمصريين والروما، فضلاً عن العائدين

(1) تفهم الإشارات إلى كوسوفو في سياق قرار مجلس الأمن 1244 (1999).

والأشخاص المشردين داخليا. وناشد الممثل الخاص لمجلس الأمن بأن يدعم التواصل بين بلغراد وبريشينا، بالنظر إلى أن تذليل العقبات التي تعترض الحوار أمر حاسم لتحقيق الاستقرار على الصعيد الإقليمي.

آسيا

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

عقدت لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006) جلسيتين، في 13 و 21 شباط/فبراير، لمناقشة التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بالقرار 1874 (2009). وفي 25 شباط/فبراير، ألقى رئيس لجنة القرار 1718، كريستوف هيوغن (ألمانيا)، كلمة أمام المجلس في إطار مشاورات بشأن أعمال اللجنة خلال الأشهر الثلاثة الماضية.

مشاورات غير رسمية: أعمال لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1718 (2006)

في 25 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن مشاورات للنظر في أعمال لجنة القرار 1718. وذكر رئيس اللجنة، كريستوف هيوغن، أن على المجلس أن يواصل اتخاذ إجراءات ضد نظام كوريا الشمالية وأن الجزاءات يجب أن تستمر إلى أن يتحقق نزع السلاح النووي من شبه الجزيرة الكورية على نحو كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه.

واتفق مجلس الأمن على وجوب أن تقدم جميع البلدان تقاريرها عن تنفيذ الجزاءات المفروضة، وأن تلك الجزاءات لا تمثل غاية في حد ذاتها، وأن على المجلس أيضا أن يكفل ألا تُضرر هذه الجزاءات بسكان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

واستغلت غينيا الاستوائية الفرصة لتوضيح ما تتخذه حكومتها من إجراءات للامتثال للجزاءات وتنفيذها استناداً لنظام الجزاءات لعام 1718 المفروضة على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

الحالة في ميانمار

في 28 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة لمناقشة الحالة في ميانمار. وقدمت المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بميانمار، كريستين شرانر بورغنر، التي عادت للتو من زيارة إلى المنطقة، إحاطة إلى أعضاء المجلس تناولت فيها أحدث التطورات في الميدان.

ودعت المبعوثة الخاصة إلى إنهاء العنف، وإتاحة سبل إيصال المساعدات الإنسانية بدون عوائق، وبذل الجهود اللازمة لمعالجة الأسباب الجذرية للتوتر، وتحقيق التنمية المستدامة الشاملة للجميع. وشددت أيضاً على أن خطة الاستجابة المشتركة لأزمة الروهينغيا الإنسانية التي صدرت في الآونة الأخيرة بهدف تقديم الدعم للاجئين والمجتمعات المضيفة على السواء، تتطلب تمويلاً عاجلاً. وذكرت أن الهشاشة والتوترات والعنف في ميانمار، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، الأزمة التي نشبت مؤخراً في ولاية راخين، تهدد بتعريض الخطوات الهامة المتخذة في عملية السلام في ذلك البلد للخطر. ومضت قائلة إن لجنة التحقيق المستقلة في ميانمار استجابت على نحو إيجابي لتوصيتها بضرورة العمل مع كيانات الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، حث المجتمع الدولي على مواصلة العمل من أجل بناء الثقة مع الحكومة.

وعند تناول أعضاء مجلس الأمن الكلمة نشأت الاختلافات في المواقف. فالبعض أكد أن حكومة ميانمار لم تتخذ الإجراءات الكافية لتحسين الوضع في ولاية راخين، بما من شأنه أن يتيح عودة اللاجئين الآمنة والطوعية والكرامة إلى ديارهم. ودعت عدة بلدان إلى التنفيذ الفوري والكامل للتوصيات الواردة في التقرير النهائي للجنة الاستشارية لولاية راخين، المعروف أيضاً بتقرير عنان، ومذكرة التفاهم المتفق عليها بين الحكومة وعدة كيانات تابعة للأمم المتحدة. وفي الوقت نفسه، حذر آخرون من أنه إذا لم تتم إقامة العدالة لضحايا الجرائم الخطيرة، فإن المجلس يتمتع بسلطة إحالة الحالة إلى المحكمة الجنائية الدولية.

المسائل المواضيعية

المرأة والسلام والأمن

في 8 شباط/فبراير، عُقدت جلسة مفتوحة بصيغة "آريا" في قاعة مجلس الوصاية تناولت الأثر الوقائي للمسؤولية الجنائية عن العنف الجنسي والجسدي المتصل بالنزاع. وتولت ألمانيا تنظيم الجلسة بالاشتراك مع بلجيكا وبولندا وبيرو والجمهورية الدومينيكية وجنوب أفريقيا وغينيا الاستوائية وفرنسا والكويت والمملكة المتحدة. وترأست الاجتماع وزيرة العدل وحماية المستهلك في ألمانيا، كاتارينا بيرلي.

لجنة الأركان العسكرية

في 8 شباط/فبراير، ناقشت لجنة الأركان العسكرية الإطار السياسي بشأن الاستخبارات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم العدالة في هايتي. وفي 22 شباط/فبراير، ناقشت اللجنة أعمال بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية وقوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي.

إحاطة ومشاورات بشأن الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في 11 شباط/فبراير، عقد مجلس الأمن جلسة لمعالجة مسألة الأخطار التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء العالم من جراء الأعمال الإرهابية. وألقى كل من وكيل الأمين العام لمكتب مكافحة الإرهاب، فلاديمير فورونكوف، والمديرة التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ميشيل كونينسكس، كلمة أمام المجلس بشأن التقرير الثامن للأمين العام عن التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) للسلام والأمن الدوليين، ونطاق الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة دعماً للدول الأعضاء في مكافحة هذا التهديد (S/2019/103).

وأشار المتكلم الأول إلى أن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام لا يزال يشكل تهديداً للسلام والأمن في العالم، رغم ما لوحظ في عام 2018 من تناقص في عدد الهجمات والمؤامرات الدولية. وحذرت المديرية التنفيذية للمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بدورها، من تعقيد التعامل مع تنظيم الدولة الإسلامية لأنه منظمة تحولت من مجموعة محلية في العراق والجمهورية العربية السورية إلى شبكة دولية لها وجود في جميع أنحاء العالم، ولأنها لا تزال فعالة في البلدين ومستعدة للهجوم في أي وقت.

واتفق أعضاء مجلس الأمن على مواصلة تقديم الدعم لمكتب مكافحة الإرهاب في جهوده المبذولة للتصدي للإرهاب وأشادوا به باعتباره أداة فعالة في إلحاق الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. ورغم الهزائم التي مُنيت بها هذه الجماعة الإرهابية في العراق والجمهورية العربية السورية، فما زال يتعين بذل

الكثير من الجهود للقضاء عليها تماماً. وبما أن التهديد الإرهابي لا يحترم الحدود، فلا بد من إيجاد توافق دولي أكبر في الآراء. ولتحقيق ذلك، قُدمت ثلاث توصيات هي كما يلي: (أ) وقف تمويل الأفراد والكيانات المدرجة أسمائهم في قائمة الجزاءات وتجميد أصولهم؛ و (ب) إيلاء اهتمام خاص للنساء والأطفال المرتبطين بتنظيم الدولة الإسلامية؛ و (ج) ضمان المساءلة واتخاذ التدابير لمنع نزعة التطرف.

الأطفال والنزاع المسلح

عقد الفريق العامل المعني بالأطفال والنزاع المسلح جلسات في 4 و 5 و 8 شباط/فبراير لصياغة استنتاجاته بشأن تقرير الأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في الجمهورية العربية السورية (S/2018/969).

وفي 12 شباط/فبراير، عُقدت جلسة بصيغة "آريا" بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح في السياقات التي يتم فيها تقليص الحيز الإنساني، مع التركيز على حالة جمهورية أفريقيا الوسطى. وتولت تنظيم الجلسة بلجيكا وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا الاستوائية وفرنسا وكوت ديفوار، بالتعاون مع الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، فيرجينيا غامبا.

وسلطت الممثلة الخاصة الضوء في تعليقاتها على الأحكام المتعلقة بحماية الطفل التي أُدرجت في الاتفاق السياسي لتحقيق السلام والمصالحة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وقدمت بيانات عن الهجمات الأخيرة على موظفي المنظمات الإنسانية وبنائها التحتية. ونُظِّمت حلقة نقاش شارك فيها الأشخاص التاليون: الممثلة الدائمة لجمهورية أفريقيا الوسطى لدى الأمم المتحدة، أمبروازين كبونغو، التي تكلمت عن الخطوات التي اتخذتها الحكومة لحماية الأطفال المتضررين من النزاع؛ وكبيرة المستشارين في مجال حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ناتالي بن زكور مان؛ ومدير العمليات في منظمة "نداء جنيف"، هشام خضراوي. وتولّى السفير مارك بيكستين دي بايتسويرف (بلجيكا) دور مدير حلقة النقاش.

الإرهاب

أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا في 14 شباط/فبراير أدان فيه الهجوم الإرهابي الذي وقع في مقاطعة سيستان وبلوتشستان، جمهورية إيران الإسلامية، في 13 شباط/فبراير، وخلّف مقتل 27 شخصا وجرح 13 شخصا آخرين.

وفي 21 شباط/فبراير، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم الانتحاري الذي وقع في جامو وكشمير في 14 شباط/فبراير، مشيراً إلى أن أكثر من 40 فردا من القوات شبه العسكرية الهندية لقوا حتفهم وأصيب العشرات في الهجوم. ونُسبت المسؤولية عن الهجوم إلى تنظيم "جيش محمد".